في المصلحة والمصلحة زالا بقا وا بتركه المحقق المرحوم وهذا يتعين به اطلاقهم وهو التفاسير وهو
مسالة استاجر ارضا واجر الذي يزرعها وقضى المستاجر الاول من المستاجر الثاني المخرج
وهي احاب الشيخ زكريا والحوري بانه ليس لصاحب الارض مطالبة المستاجر الثاني
لاسيما وقد اخذ المستاجر الاول الاجرة منه مسالة ليس للمستاجر والمرتهن مخاصمة القاص
اذ لا ملك لها ولا نيابة كما استعيد والمودع مسالة في فتاوي البغوي استاجره ليزرعه
مدة شهر اكرمه على ان يكون نتاجها للاجير فزرعها وبقيت سرقت وولدها ناقص
الولد دون الام لانه في يده بالبيع الفاسد وهو بالاجارة الفاسدة كما مسالة سئل السبكي عمن
اجر ارضا للزراعة فوطئها المستاجر فحبلت فيها عشب فلمن يكون اجاب بانه للمالك لان
الاعيان لا تملك بعقد الاجارة وانما تملك بها المنافع والله اعلم مسالة من وجد مريضا
بادية لزمه القيام معه الان خاف على نفسه او نحو عياله اذا قام فلا اجر له ولو مات المريض
او خشي عليه لزمه اذا كان اسنانا يحمل ماله الى ورثته وان لم يكن امينا لم يلزمه الحمل وان
جاز له والبضعة في الحالين وليس حكم المفتى عليه حكم الميت كما قاله اذ لا عبرة بوصيته وصحة
بل حكمه حكم المريض كما افاده كلام الروضة والحاكم يجب الاعتداد بوحدة انتظار السيدة
فان اطاعه بأمر الحاكم وحفظ شيئا فاذا احاسبه فليس له غير الثمن مسالة
المنافع مع الاعيان من حان الكري قبل القبض وبعده فيد المكري عليها يد امانة اذ لا يمكن
استيفاءها الا باثبات اليد على العين فلا يضمن بلا تعد كما نقله التمة اشترى شيئا بخلاف
ظرف المبيع كما اخذه لنفقه نفسه والخروج الى قبض المبيع فيه كما للشيخ الاسلام
مسالة تصح اجارة الارض والماعليها لو ان كان لزراعة فيها مسالة في استعارة اصول
الحناء هل هي وهل تصح المساقاة عليها لذلك اما احاب الكمال بالثاني الاجارة
المذكورة باطلة وكذا المساقاة والله اعلم واحاب غيره بالاول المتجه خلافا لذلك
والله اعلم مسالة في كلام بيهقي ملتزم ثلاثا اعطى اثنان منهم دراهما لشرطها
وقال انقل عليها حصتك وحصتنا وسافر بالدواب كذلك فنهبت الدواب هل يضمن
مقابل حصته كالعارية ام لا يضمن كالاجارة الفاسدة لان سوء وعلم لها فيما تاتلف
نقل حصته احاب الشيخ محمد بن علي القادري الشافعي الظن الحاقها هذه بالاجارة الفاسدة
فلا يضمن الدواب المذكورة واحاب برهان الدين ابن ابي شريف حصة الشريك اجارة
فاسدة يريد لاحتمال فيها على الشريك مالا يحصل منه تقدير وتفريط وبوجود ذلك امن لا يتحقق
لذلك بالجب بل قياس به جميع الحيوانات المشتركة اذا وقع فيها مثل ذلك والله اعلم مسالة اذا اتفقا

على

على الاجارة واختلفا في الاجرة كان الواجب اجرة المثل فالاولى اذا اختلفا في اصل الاجارة
اي فتجب اجرة المثل بالاولى هي نبغي الاكلام مسالة هرب الجمال بعد ان شهدا وفيها مقام القضا
وهو ظاهر هي نبغي الاكلام مسالة قال في الروض فصل هرب المكري الجمال الى ان قال واذا
اذن الحاكم مستاجر السفينة عليها من مالهو رجع على المكري جاز وان لم يكن ثم حاكم او كان
لكن عسر استيذانه الواقعة عنده فانفق عليها واشهد على من انفق ليرجع على المكري رجع عليه
كتظهير في المساقاة وهل الحكم كذلك في ايداع البهيمة اذا غاب مالكها المودع وتركها عند المودع
بلا نفقة فيشهد على الانفاق عليها ويرجع على مالكها واذا قلنا الحكم كذلك في البابين فهل
الكتاب المذكور في كتاب الوديعة من الشرح المذكور ويرجع في الانفاق عليه بالاذن له فيه ولو من
الحاكم على المالك وتقاريبه قال الشارح من الاقتراض على المالك او بيع جزء من الحيوان او اجارة
او صرف الاجرة في مؤنته ونحو ذلك كما سيرفي هرب الجمال وعلف الضالة ونفقة اللقطة وغيرها
هل اشهادها الشرط على ما شارح المذكور فهم ان الاشهاد هنا لا يفيده للرجوع على المالك كما
يفيده كما في هرب الجمال في الاجارة وبكونها اشهادها واحدا داخلا في قولهم وصرف الاجارة
في مؤنته وبعد ذلك وهل قولهم واشهد على ما انفق يريد بها شهاد على قدر ما ينفقه في كل يوم
ويشاهدة الشهود اكل البهيمة ذلك ام يكفيه اشهاد على نفسه مرة في ابتداء وذكر انه
ينفق عليها ليرجع على مالكها وليوم اشهادهم انفاقا احاب محمد الرملي الشافعي
بان الحكم في مؤنة البهيمة المودعة كالحكم المذكور في هرب الجمال وذلك الحال غير المسافر
ضيافة ما برهنا ك واستفادنا من كلام الشارح ان الاشهاد هنا لا يفيد الرجوع على المالك
بنفقة عند الحجر عن الحاكم فهو داخل في كلامه ويلتحق بالاشهاد على اصل الانفاق ويصير
المعول عليه بينة في قدر صحيح كان بحضرة المالك او اقامها على مسالة لا يجوز في اجارة العين ان
يعلق العقد على الاصح بنية الاباذن المستاجر على ما مر في مسالة اذا اخرج المستاجر الدابة او
الدار بعد انقضاء المدة فادعاه فلان لانها كالاستعارة من حيث ان كلا منهما كما مر في مسالة
يجوز استيجار كافر مسلما مع الكراهة على عينه ويومر في اجارة العين بإجارة المسلم في الاصح
في المجموع والجمهور على ان مورد الاجارة المنفعة سواء ورد على العين او الذمة وشترط
في اجارة الذمة حلول الاجرة ايضا ويصح استيجار الاواني للحفظ ومن نعناه على الذمة
وارض الزراعة لانها اذا قال الموجر انا اصفر بها كما سبقها سنه او سوق الماء اليها
من موضع اخر كما نقل عن الروياني وفي المطلب انه الذي تظهر حصة ونص ام سيد اليه ولو
استاجر هالزرع لعيد اضحاه سنها جاز وكذا الارض على الاصح مسالة في شخصين
يشتغلان في الحاكة وضع لهما شخص غزلا ليسجاه له بالاجرة مسرة جملة استهتاه بعد

Copyrighted ... University

Created with PDFsharp 1.2.1269-g (www.pdfsharp.com)